نحو استكشاف ممارسة مهنية فعالة للقيم والخطاب

للتصدي للاستبعاد الاجتماعي

عبد الرزاق محمد قريرة مسعود

عضو هيئة التدريس جامعة طرابلس كلية الآداب قسم الخدمة الاجتماعية

ملخص الورقة

الورقة إعتمدت على تصور أن الاستبعاد الإجتماعى عملية دينامية تقع في الزمان والمكان، بادر بها ويقوم بها فاعلون أو جهات فاعلة تتصرف من منطلق أسباب ودوافع محددة وباستخدام طرق معينة. وتكمن أصالة هذه الورقة في البحث عن موقع ودور لمهنة الخدمة الاجتماعية بما في ذلك الممارسة القائمة على القيم والخطاب فيما يتعلق بالاستبعاد الاجتماعي في سياق محلي ليبي. عالجت هذه الورقة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي باعتباره عملية محورية يجب أن تركز عليها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجتمع بدون هوية سياسية، ودعت الأكاديميين والممارسين إلى اعتباره كذلك. وأشارت إلى إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من الممارسات في الخدمة الاجتماعية بطريقة قد تحمل معنى مماثل لجميع المعنيين بالتعليم وبالممارسة. وخلصت الورقة إلى ان السياسة الحكومية القائمة لا تعالج عملية الاستبعاد الاجتماعي. وإن مهنه الخدمة الاجتماعية كانت ولازالت في وضع لا يمكنها من الإسهام في خلق او تعديل او تغييرات في ممارستها او السياسات. هذه الورقة أكدت بأنه هناك حاجة ماسة إلى إيجاد منهجية وممارسة مهنية فعالة إزاء الاستبعاد الاجتماعي يستندان على دراسات وأبحاث ترتبط بقيم وخطاب وبممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية. واختتمت بمحاولة لوضع اقتراح في إطار تحليلي متعدد المستويات يتضمن دراسة تسلسل العمليات التي أدت إلى استبعاد الافراد والجماعات من المشاركة العامة فى المجتمع.

المفاهيم الاساسية: - الاستبعاد الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية، الممارسة المهنية، القيم، الخطاب.

مقدمة

في الوقت الراهن، من المسلم به ان التحولات التى حدث في الدولة والمجتمع في ليبيا لا تتفق مع التوقعات حيث لا يزال التمييز والحرمان والاستبعاد والتهميش قائما فى المجتمع. بالتوافق مع تراجع سيطرة الدولة الامنية والسياسية وكذلك الانشطة الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية وانطواءها على ازمة ثقة مدنية أفرزتها انعدام الثقة الشعبية فى النظام السياسي. وإزدادت الفجوات في كل المجالات بين الافراد والجماعات وتجلت فى التفاوت الاجتماعي الدائم فى الاتساع، ودوامة العنف وانهيار التضامن الإجتماعى، والاستبعاد من المشاركة العامة في حياة المجتمع الذي يمثل الطريقة التى يعامل بها الافراد بعضهم البعض.

هذه الورقة تنطلق من مسلمة بأن للدولة والمجتمع الليبي بطريقة أو أخرى، تاريخ مستمر من التمييز والاقصاء. على الرغم من أن كل منهما يقر في قوانينه واعرافه السائدة بمبدئي عدم التمييز والتكافؤ فى الفرص، إلا أن أشكالا من التمييز والاقصاء لا زالت سائدة ومستمرة وقابلة للتطور. ولان اسلوب الحكم على أي مستوي وفي أي فترة كان قائما على منهج لا يقبل المشاركة ويستند في تحقيق ذلك على عملية الاستبعاد. فالدلائل التاريخية تدل على ان الاستبعاد في المجتمع الليبي عملية قديمة متجددة تتفاقم ويتزايد مسار سرعتها يوماً بعد يوم بسبب صراعات الفاعلين والجماعات المسيطرة وبدفع من جل الخطابات الإعلامية.

نظرة عامة لمنشأ الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع

في العقدين الاخيرين تزايد الاهتمام بالاستبعاد الاجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية (Shepperd؛2012) وهذا من طبيعة المهنة. الفكرة البديهية لدي المهتمين بالخدمة الاجتماعية ان الاستبعاد الاجتماعي هو جوهر المهنة لأنها تهتم بالفقراء والمحرمين والمهمشين والمنبوذين فهذه الفئات تمثل موضوعا له إستمرارية تاريخية في دراسات وكتابات وتعليم المهنة.

اشار Giddens إلى وجود عمليتين هامتين تُغيران الحياة الاجتماعية. الأولى: عملية نزع الطابع التقليدي، ويعني بذلك أن القواعد والقيم والممارسات التقليدية تفقد قوتها في تشكيل أفعال الافراد. والأخرى: العملية الانعكاسية، والتي تشير إلى قدرة المؤسسات والأفراد على إجراء تغييرات تستند على استيعاب معارف ومعلومات جديدة. هاتان العمليتان تقودان إلى تحولات جذرية في أنماط الحياة اليومية والعمل السياسي، ومن المحتمل ان ينعكسا على فقدان الثقة في الآليات السياسية الرسمية باعتبارها قنوات للمساواة. ويرافق ذلك انخفاض مماثل في احترام السلطات التقليدية (Giddens; 2013b, 2013c). وفي عصر تكون فيه القيم أكثر تجزؤا من ذي قبل، أينما تنتشر اجتماعيا مجموعة مختلفة من المواقف وتنبئ عن إجراءات تبقي المسائل الأخلاقية بشكل متصاعد

خارج الاطر الرسمية وإن تطفلت على العمل السياسي (Hay et af; 1994). غلبت على المجتمع الليبي في السنوات الاخيرة حركات عبثية فى الحياة السياسية، وأعراض لا تدل على إضفاء الطابع الديمقراطي فى مجتمع توأم العمليتين: نزع التقاليد والانعكاسية لم يحافظ على قديم مفيد ولم يأت بجديد منظم. ومع تزايد سيطرة الثقافة الفردية والنفعية وغياب القواعد التى توجه النظام والتنظيم والتوجيه المعياري وهذا الغياب يقوض الإحساس بالالتزام تجاه المجتمع ككل، حيث أن السمة والشرط الضروري للحياة الاجتماعية هو الالتزام بالقواعد الأخلاقية الأساسية التي تمكن الافراد والجماعات من التعايش وإظهار مستويات عالية من المشاركة المجتمعية. أن غياب العمليتين في المجتمع الليبي يتوافق مع ما اسماه Etzioni (1998) بالفوضى الاجتماعية، فالنمو الفوضوي واضحا في العديد من الملامح الاجتماعية والسياسية ومنها عدم الالتزام بالقواعد الاخلاقية والمجتمعية وتفشي الفساد فى الحياة العامة وكذلك الانحدار في مفاهيم الحقوق والمسؤوليات والتوقعات مما يثير العديد من التساؤلات الهامة بشأن إدارة وتوجيه المشاركة الاجتماعية في غياب سلطة سياسية مركزية تحظي بقبول الاغلبية، وحول استجابة هذه السلطة في حالة وجودها لعمليات الادماج بسن عقوبات تشريعية تستهدف قمع النفوذ الغير رسمي والخطاب أُحادي الجانب.

هناك من يعتبر أن المجتمع عبارة عن عدد من التجمعات والاخر يعتبره عبارة عن تسلسل هرمي للمكانة ولكل فرد يجب ان تكون له مكانة. فبدلا من أن يتقيدوا بعلاقات اقتصادية مع بعضهم البعض فأن الدولة السياسية تربطهم بحقوق والتزامات متبادلة تكون متأصلة فى نظام أخلاقي عام (الاستعارة هنا لمقارنة الاختلاف بشكل بسيط بين فكرتي هوبز Thomas Hobbes وروسو Jean-Jacques Rousseau). ليبيا دائما ولازالت تعيش داخل سيطرة الجماعة الواحدة وترتبط بخطاب ايديولوجيتها التي تصوغها وأزلية التقسيم للمكونات المستمدة من الولاء السياسي المطلق لها فتبرز عنه ثنائية التقسيم (مع- ضد)، وفي السنوات الاخيرة تحول الخطاب الايدلوجي من "من أنتم إلى نحن من"، وأُخذ به في التصنيف السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي دائما يداخله التمايز. هذا التقسيم يقود الى اعتبار أن عمليات الاستبعاد تكمن في تداخل الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل المجتمع، ومدعومة بعمليات ثقافية ورمزية لخلق الفرق والوصم بين الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية داخل بُني المجتمع. والتدليل على ذلك يستند على وصف Estivill (2003) أن القيم الاجتماعية المهيمنة تتدرج على ثلاث مراحل فتبدأ من المؤسسات المسيطرة التى تمارس أوصاف وسمات سلبية لتحدد وتصنف أولئك الذين لا يتوافقون مع قواعدها. ومن ثم تمارس العقلية الاجتماعية المنتصرة تصنيفاتها لإضفاء الشرعية على التباين فى تعاملها مع الآخرين. والاخير هو ممارسة القمع الشديد والوصم بالعار. فقدان السلطات الرسمية السيطرة على الشؤون الامنية للدولة وتحولها الى مناطق نفوذ وبروز مكونات جديدة بالتوازي فيما أطلقت على مكوناتها "نحن" فهي تعتبر أن الذي حدث ونتائجه ملكية خاصة وأعطيا له موقع سلطوي

شرعي وأصبغت على مكونها سمة القداسة. فبدلا من المشاركة والولوج في وضع وتنفيذ سياسات منظمة وواعية تحترم الجميع دون استثناء وتجمع بينهم، تبلورت بشكل تتابعيا حروبا ونزعات دموية بين رفاق الامس وداخل المدينة الواحدة وبل القبيلة الواحدة، من أجل الترتيب والتدويل وفق مصالح خاصة لتفرض تسلطا من خلال السيطرة على الارض بقوة السلاح وهو ما يزيدهم انفرادا وخروجا عن السيطرة الرسمية مهددا كيان ووحدة المجتمع ويعمق الازمة التي في حالة دفع مستمر نحو المزيد من الشروخات الاجتماعية.

ليس هناك من شك أن المسافات الاجتماعية والتباينات السياسية والاقتصادية المتدرجة عن تقسيم المكونات سالفة الذكر سيكون لها تأثيراتها السلبية. وفي ضوء السياق السائد للوضع الراهن فمن المؤكد استفحالها في المستقبل، مما سيؤدي بدوره إلى مزيد من عدم المشاركة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والسياسي وتصاعد العنف المضاد وهذا كان وسيكون بسبب الغياب الدائم لسياسات عامة ذات عقل وحزم ولعدم وجود عدالة تعالج المسافات والتناقضات بين أفراد المجتمع قبل استفحالهما وتفاقمها. وهنا يمكن أن أستعير ما ذكره Ralf Dahrendorf (1995) في تقرير له: "***التماسك الاجتماعي يكون مهددا في مجتمع يعيش حالات من عدم الامان وغير موحد ويقترن ذلك بالقليل القليل من القيم والاهتمامات المشتركة***" (نقلا عن Bhalla; 2014).

ولأن المجتمعات المحلية تتأثر بشكل مختلف بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فإن الضرر والحرمان غالبا ما يتركز جغرافيا (Byrne; 1999)، وفق هذا الرأي فالاستبعاد في المجتمع يقوم على اساس مناطقي -الانتماء والاقامة. وهذا البعد يعتبر مصدر الاستبعاد الاجتماعي عن المشاركة ومن جراء هذا قد يحدث انعزال كارثي عن المجتمع (Burchardt; et al. 1999). في هذا السياق وصفHealy للطرق المتعددة التي أفرزت الاستبعاد "***الفرد مستبعد فهذا يعني أن رأيه ليس مطلوب وغير معتد به، وفي الواقع من غير المتوقع أن يكون له رأي، أو بالأحرى يتم دفعه إلى الثقة في مسيري المجتمع. وفي نهاية المطاف ليس له فقط إلا أن يشعر بحقيقة العجز، ..... عندما يكون الفرد مستبعد، فالسياسيين وصناع القرار يتجاهلونه دون خوف من اللوم أو فقدان المنصب. إذا كانت حقوقه انتهكت وسلبت، فإن سبل التصحيح أذا وجدت تكون اعتباطية وضئيلة جدا، فهو دائما مشتبه به ومدان حتى تثبت براءته***" (نقلا عنPowell; 2001). عدم القدرة على المواجهة المباشرة من قبل المستبعدين خلقت شروط الدفاعات السلبية التي تطبع الحياة اليومية ومنها النظرة البراجماتية النفعية الفردية، وعدم مراعاة المعايير الاخلاقية والعقلانية في ممارسات الحياة اليومية وعدم الثقة في الغد وان اليوم أفضل منه، والتهميش المنهجي للعدالة أدى إلى أزمة في القيم وصل مداها في التعاملات بين الأكاديميين داخل الحرم الجامعي.

وإذا ما أفترض عدم جدية الدولة فى التدخل وزيادة تدهور الوضع سيكونان سببا كافيا لكي تعلن الخدمة الاجتماعية عن اهمية وظيفتها الاجتماعية نحو الفرد والمجتمع. رغم التأكيد على عدم التسليم أن وقت الازمات الاجتماعية هي التى تعلن أن مهنة الخدمة الاجتماعية موجودة.

إستنادا إلى الوضع السابق والراهن لمهنة الخدمة الاجتماعية محليا يمكنني التأكيد على أن ممارستها وتعليمها كان ولا زال في وضع بعيد وضعيف لا يمكنها من المساهمة بمتطلبات المراحل التى يمر بها المجتمع الليبي وهذا ما يصدق القول المأثور عليها "على نفسها جنت براقش". فالخدمة الاجتماعية إذا أريد أن تحضي ممارستها المهنية بالاعتراف الرسمي والشعبي يجب أن تتعامل مع تفسيرات الواقع الاجتماعي المستجد وتستجيب له بما يتلائم والتوازن بين المصالح والاهتمامات.

القواعد المنهجية للورقة

على سبيل المثال وليس الحصر الاستبعاد من الخدمات الاساسية والاجتماعية وكذلك الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية والمشاركة فى المجتمع يعتبران إحدى أبعاد الاستبعاد الاجتماعي: **فالأول** هو عدم الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية في المنزل (مثل إمدادات الكهرباء والمياه) فانعدامهم يشكل استبعادا من الخدمات المنزلية الأساسية التي يعتبرها الافراد أمرا مفروغا منه ويمكن إعتبارها بعداً يعبر عن استبعاد جماعي، هذه الخدمات ببساطة مقيدة. انعدام أو ضعف الخدمات الاجتماعية قد يولد او يساهم فى إبراز عملية الاستبعاد. بدأنا نشهد تحولا تدريجيا في تقليل المسؤولية من حجم المساعدات المتاحة للفرد عند مواجهته للشدائد من قبل السلطات العامة الحالية، والتي ترغب ان تعمل على تغيير غرض وفلسفة والاساس المنطقي لدولة الرعاية المعمول به سابقا، وهذا يؤكد أن الاستبعاد طال حتى سياسات الرعاية الاجتماعية. فهل نشهد التغيير من شيء إلى اقله. مما أوجد بوادر في صياغة جديدة لمفهوم الحاجات الإنسانية يبني على أساس ضيق في جوهره الحاجات الجسمانية واعتماد مفاهيم للعدالة الاجتماعية والإنصاف تدعم هذه الحاجات فقط. **والثاني** الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية ويمكن النظر إليه من عدة أبعاد مختلفة منها: عدم المشاركة العامة؛ الدعم النفسي؛ العزل؛ الانسحاب؛ الحجز. الورقة تركز بشكل عام على الجانب الثاني وذلك بسبب أن المشاركة هي بؤرة الاهتمام عند التعامل مع الاستبعاد الاجتماعي. والتسليم بان مهنة الخدمة الاجتماعية وظيفتها الاساسية الادماج الاجتماعي في المجتمع.

هذه الورقة تناولت مفهوم الاستبعاد الاجتماعي كعملية متعددة الابعاد (Peace 2001; Steinert 2007; Herz and Johansson; 2012) في بيئة متغيرة الذي يُمكن من التركيز

على العلاقات والعمليات التي تسببه وكبؤرة اهتمام خاص لتعليم ولممارسة الخدمة الاجتماعية، وأيضا كمفهوم يمكن أن يوجههما على نحو يعطي مدلولا مماثلا لمختلف الاخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف ممارسة فعالة إزاء عملية الاستبعاد الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بقيم وبخطاب المهنة، ليكونا قاعدة اساسية للتعامل مع تحديات أخلاقية تستوجب التدخل بفاعلية وذلك بتحديد اين ومتى وكيف التدخل؟ وإذا ما أراد الاخصائي الفاعلية في ممارسته المهنية فهو يحتاج إلى إطار علمي يساعده في تحليل اصولها. على الرغم من بروز الاستبعاد الاجتماعي كمفهوم أساسي في أبحاث وكتابات الخدمة الاجتماعية فى أوربا خلال نهاية تسعينيات العقد الماضي، إلا أنه فى ليبيا لا وجود لدراسات وابحاث أو حتى تقارير منشورة تهتم بقضايا أو بمفاهيم مثل الحرمان أو الاستبعاد أو التهميش أو التمييز او العزلة. والأساس المنطقي لهذه الورقة هو الاستبعاد الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد استند في ذلك على عمل (Ward, Walsh&scharf2014) الذين قدموا مجموعة أبعاد نذكر منها: المشاركة الاجتماعية والثقافية، والعلاقات الشخصية، والدعم الإجتماعى والخدمات الاجتماعية، التسهيلات والمرافق المعيشية، والتنقل والحركة، والرعاية الصحية والموارد المادية والمالية والسلامة الشخصية وامتهان الجريمة، وهذه الابعاد تتفاعل مع بعضها البعض لتفرز استبعادا متعدد الابعاد لمختلف الافراد والجماعات المستبعدة. وهذا المنظور هو نتيجة استبعاد متعدد من ثلاث أنساق وهي: النسق الاقتصادي ونسق الرعاية والخدمات الاجتماعية ونسق الحياة المدنية والشبكات الاجتماعية. وأستخدم مفهوم المستبعد ليقصد به أولئك الافراد والجماعات الذين تم استبعادهم ولو في واحدة منها بموجبها يكونون خارج المشاركة المجتمعية سواء بإراداتهم أو رغما عنهم. وأعتمد التحليل الوارد في هذه الورقة على محاولة باعتماد منهج الظاهرة عند تفسير النتائج (Braun and Clarke, 2013; Denzin and Lincoln, 2018) وذلك باستعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بعملية الاستبعاد الاجتماعي ولتعليم وممارسة المهنة، فضلا عن استكشاف قراءة للقيم وللخطاب فى إطار ممارسة محلية فعالة للتعامل معها. والأهم من ذلك هو الدعوة أن هذا التحليل يتطلب أن يُفهم الاستبعاد الاجتماعي في سياق المشاركة في المجتمع.

إن عملية الاستبعاد تؤثر على أفراد المجتمع ككل، سواء كان ذلك البعض الذي يعيش العزلة أو التقييد، أو لأن البعض، دون قصد، يسهم في عملية استبعاد وتهميش الآخرين. فالتصدي للمشاكل الناجمة عنها يتطلب استجابة منسقة، سواء على صعيد السياسات (عبر المؤسسات والإدارات الحكومية، وما إلى ذلك) والممارسة العملية (المهن والمهنيون ذوي العلاقة) وللعمل معا.

مفاهيم ومعاني

مهنة الخدمة الاجتماعية عرفت من منظور دولي بأنها لها دورا هاما فى: منع الاستبعاد الاجتماعي، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية (IASSW/IFSW; 2014). وفى هذا السياق، اقترح Davis ان الاهتمامات القصوى للخدمة الاجتماعية يجب ان تنصب على الحقوق والعدالة الاجتماعية وعدم المساواة. من هذا المنظور فإن الاستبعاد كمفهوم يجب ان يكون له أهمية خاصة في ممارسة ودراسة الخدمة الاجتماعية، وتتعامل مع عملياته سعيا إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، فقد أشار إلى أنه قد يكون هناك عدم فهم بين الاخصائيين الاجتماعيين لدورهم في التعامل مع الاستبعاد (Davis; 2015).

1. الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion

تساؤلات حول بروز وإستخدام وتطور المفهوم

على الرغم من أن الاستبعاد الاجتماعي مفهوم واسع الانتشار وحديث، إلا أنه من وجهة نظر الباحث التركيز على مفهوم الاستبعاد محليا هو فى حد ذاته مشكلة وقد يصعب التجاوز به على معظم المجالات.

من ضمن التساؤلات التى طرحت حول المفهوم معرفة ما إذا كان الاستبعاد مفهوم جديد أو تحوير طفيف لمفهوم الفقر (Abrahamson; 1995, Levitas; 1996) والحرمان. وهل طور المفهوم لتأسيس منهج راسخ للخطاب من منظور مختلف، أو أن المفهوم تتطور بسبب عملية اجتماعية لم يبرهن على وجودها إلا في المجتمع الحديث (Lee; 1995).

قبل تبني المفهوم، لابد من وضع تساؤل عن ماهية استخدامات وتعريفات الاستبعاد الاجتماعي وكيف يمكن أن يساعد في استكشاف ممارسة مهنية وبناء استراتيجيات لتحسين فرص المشاركة فى حياة المجتمع.

إستخدام الاستبعاد الاجتماعي كمفهوم تحليلي في معاجم العلوم الاجتماعية جديد نسبيا (Silver; 2014, Room; 2004)، وهيمن إستخدامه على المناقشات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والتهميش والحرمان بهدف تفسير مزايا وقيود الواقع الاجتماعي (Levitas; 2006a). ودلت على أهميته إستخدامه فى مجال السياسيات العامة والرعاية الإجتماعية. وأستخدم دون تمييز لوصف مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية ليشمل الوضع المهمش للمرأة، والبطالة، والأطفال والمعوقين، وأفراد بلا مأوى، والمعرضون لسوء المعاملة الجنسية، والاقليات العرقية (Smyth and Jones; 1999, Percy-Smith; 2007, Levitas, 2006b)، وأيضا كأداة لتحليل السياسة العامة لوصف العمليات التي بها يتم استبعاد الافراد من المجتمع العام (Marsh and Mullins; 1998). ومفهوما محوريا نظريا وعمليا، ومنظور يوفر فرصة لتحليل الطرق المتعددة التى يتم بها حرمان الافراد من المشاركة الكاملة فى

المجتمع ومن حقوقهم كمواطنين (Lister;)1998 وفي المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية. تتفق استخدامات المفهوم بأن محوره الاساسي هو فصل الاغلبية عن المشاركة في حياة المجتمع (McIvor; 1996).

أما عن تعريفاته فقد اتسعت وتعددت (Silver; 2014, Levitas; 1996, 2005, Marsh and Mullins; 1998, Percy Smith; 2007)، مما دفع إلى مناقشات متواصلة بشأن تحديد معنى دقيق للمفهوم (Madanipour, Shucksmith and Talbot; 2015, Ward; 2009)، بما يلائم ممارسة وتعليم مهنة الخدمة الاجتماعية (Davidsson and Frida; 2018, Room; 1999). ومع الاعتراف بالمساهمات الهامة التي قدمت، فإنه من منظور هذه الورقة فأنه لازالت هناك حاجة للتوضيح، بما يتلائم مع كل ابعاد السياقات العالمية المختلفة، وليس أقلها على المستوي المحلي لترسيخ بداية أبحاث في الخدمة الاجتماعية وأن يكون مفهوما رئيسيا في تعليم طلاب الخدمة الاجتماعية وخاصة في برنامج الدراسات العليا.

في هذا المقام لابد من عرض لبعض المحاولات لوضع تعريف للاستبعاد الاجتماعي، فقد عرفه قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه "تهميش الافراد أو المناطق وفرض الحواجز التي تحد من حصولهم على فرص الادماج الكامل في المجتمع الأكبر" (Barker; 2014). وعرف بأنه ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، واستحالة المشاركة في العلاقات والأنشطة الاعتيادية المتاحة لأغلبية افراد المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، فتؤثر ذلك على طبيعة حياة الأفراد وأيضا على تكافؤ وتماسك المجتمع ككل (Levitas et al; 2007). هذا المفهوم يحدد فى السياق الاجتماعي العام أسبابه وعواقبه وأنه عملية وليس بنتيجة ولا تتسم بالجمود فى إشارة إلى الرفض، ويقر بأنه عملية ينتهك بها الافراد (من قبل أفراد معينين). فهو أكثر من مجرد الفقر بسبب الدخل فالفرد لا يستبعد من المشاركة فى المجتمع لكونه فقير أو عاطلا عن العمل او انه غير مستفيد من خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية. أنه مفهوم اختزل ما يمكن ان يحدث عندما يعاني مجموعة من الافراد أو عدة مناطق من تعاقب مجموعة مترابطة من المشاكل مثل البطالة؛ التمييز؛ ضعف المهارات؛ الدخل المنخفض؛ سوء السكن؛ ارتفاع الجريمة؛ تفكك الاسرة (Cabinet Office; 2007)، على وجه التحديد السيناريو الذي يواجهه المستبعدون. وإن كان من وجهة نظر الباحث يمكن اعتبار هذه المشاكل في خطابات مختلفة بأنها متباينة ومنفصلة فقد تصنف بمثابة نماذج تندرج تحت مفهوم الاستبعاد الاجتماعي.

النقاط الرئيسية المستخلصة من مفاهيم الاستبعاد الاجتماعي

التعريفات المتعددة لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي تضمنت عدد من القواسم المشتركة وهي كالتالي: - (أ) عوامل متعددة (ب) ذا طبيعة دينامية (ج) أطر سياسة عامة (د) الحاجة للمشاركة في المجتمع العام (Percy-Smith; 2007). فالعوامل المتعددة تشتمل على أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، أبعاد تنشط على مختلف المستويات المجتمعية. ويركز على حقيقة أن الافراد المستبعدين اجتماعياً يتعرضون لعوامل سلبية متعددة ومترابطة. فالطبيعة الدينامية لأن أبعاده المختلفة تعمل باستمرار وتعزز بعضها البعض وتؤثر بطرق وبدرجات متفاوتة على مختلف المستويات بمرور الوقت. فعلائقية، المنظور العلائقي له بعدان: الاول- أن الاستبعاد الاجتماعي ينطوي على وجود تمزق فى العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة. وهذا ما وصفه بشكل واضح (Room; 1999) حين أشار أن إستخدام المفهوم يتضمن الى حدا ما أننا نتحدث عن أفراد يعانون من العيش ومن درجة من الحرمان المتعدد الأبعاد، ويعززهما تدهور مادي وثقافي فى الأحياء التي يعيشون فيها وروابطهم العلائقية مع المجتمع العام ممزقة إلى درجة بعيدة من اللاعودة، مما يؤدي الى عدم كفاية المشاركة الاجتماعية، وفقدان الحماية الاجتماعية، وانعدام التكامل الاجتماعي وانعدام السلطة. والثاني- يركز على عدم المساواة كنتاج للعلاقات الاجتماعية الغير متكافئة والتي من سماتها اختلاف القوي، كتراكم تاريخي لنظم مجتمعية معيارية تصبغ الهوية الاجتماعية والسلطة والمكانة لمختلف الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية.

وهكذا، فشروط الاستبعاد تكمن فى تجاوز نطاق المسؤولية الضيقة للفرد أو الجماعة؛ فقوة خارجية تدفعهم إلى هناك، بالرغم من رغبتهم فى المشاركة. أو بسبب فشل سياسات وخدمات الحكومات المتلاحقة والمتزامنة. ومن المثير للاهتمام، أن الاغلبية التى تحرض هذه القوي على ممارسة الاستبعاد هم من يدعون أنفسهم بأنهم نشطاء حقوقيون أو نشطاء فى مؤسسات المجتمع المدني ويبررون الاستبعاد والمعاملة الغير متكافئة وبأن عملهم إلزاما يقره المجتمع. فالفرد او الجماعة التى تسحب نفسها طواعية من المشاركة ليست مستبعدة اجتماعيا (Burchardt et al; 1999). وهذه الورقة تؤكد على أن الفرد او الجماعة المستبعدة ليس لأنها لا تريد المشاركة في أنشطة الحياة العامة بل هناك طرف ثالث يمنعها من القيام بذلك.

التعريفات فى مجملها تبين العديد من العوامل التى تفرز الاستبعاد فأشارت الى وجود عوامل ترتبط بالجانب المادي مثل (الدخل-السكن-السلع-الخدمات)، والجانب الاخر أخلاقي مثل (التمييز-العلائقية). فالاستبعاد الاجتماعي حالة من سوء المعاملة وعدم الإنصاف، ويستند على قضايا علائقية (انظرBarry and Hallett; 1998). وهذه العملية قد تكون غير ظاهرة وجلية، وتمارس بشكل مستتر دون أن يدركها الافراد، ويصبحون جد متعودين على القواعد والمعايير السائدة في المجتمع والتي لا يعتبرونها استبعادا (Sibley; 2007)، وانه ليس من الواضح

بالنسبة للذين لا تعكس معيشتهم هذه القواعد والمعايير قد تفضي النتيجة لحالات من الاستبعاد. على هذا النحو، ومن المهم ايضا اعتبار الاستبعاد نتاج لعملية علائقية؛ الاستبعاد الذي يعيشه البعض موجود في العلاقات إما بشكل خفي أو بأقل حدة. ففهمنا لذاتنا ومعيشتنا مرتبط بفهمنا للأخرين وتقديره وتقييمه يتم إستنادا على مفاهيم التماثل والتفاوت فى العلاقات.

بعد العرض السابق فإنه من المناسب وضع مفهوم يتلائم مع إطار هذه الورقة لفهم الاستبعاد الاجتماعي باعتباره عملية صراع ونزاع قائمة على فاعلين يحركهم الوصول إلى المواقع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. من منظور تحليلي، المفهوم يشدد على أهمية إيلاء الاهتمام الى الابعاد المتعددة التى يستخدمها الفاعلون أو الجهات الفاعلة للسيطرة على الخطوط وحمايتها من الافراد أو الجماعات الغير مرغوب فيها (Davidsson and Frida; 2018).

ما يمكن التأكيد عليه ان التعريفات لمفهوم الاستبعاد أعطت معني بانه ضد مفهوم المواطنة والعدالة والمشاركة مما قد يؤثر سلبا على الشعور بالهوية، ويرتبط بشكل وثيق بفكرة تهديد النسيج الاجتماعي والاقصاء المدني وتعزيز الكراهية والعداء للأخر وحتى لعابري الدولة. ويدل على الاستبعاد من الحقوق والالتزامات المدنية والسياسية والتي يجب أن يتمتع بها جميع أفراد المجتمع (Giddens; 2013a). وقد أوضح Ward وجود احتمالات للاستبعاد ليكون مفهوما قيما سواء من الجانب التحليلي أو العملي في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، ومحذرا من أنه قد يفسر على أنه مجرد إستجابة لحرمان مادي والتركيز بشكل مفرط على جانب احادي (Ward; 2009). وهذا القول يقودنا الى أن الاستبعاد ليس كناية او مفهوم بديل للفقر كما ذكر سابقا فهو عملية معقدة – لها أبعاد عديدة ومظاهر متعددة ومترابطة- وأستخدم في هذه الورقة كمرادف للإقصاء الاجتماعي. وتعكس تنوع وتعقد حياة الافراد والجماعات والمجتمعات. وبناء على ما تقدم يجب أن تكون التعريفات عامة ولا يمكن أن تحدد جميع مسبباتها ونماذجها. ولاستكشاف ما سعت هذه الورقة إلى تحقيقه فقد أستخدم الاستبعاد الاجتماعي على أنه مفهوم متعدد الأبعاد شكلته عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وكذلك استحقاقات فردية (Burchardt; 2006; Levitas; 2006a)، وبأنها العملية التى بواسطتها يتم التقييد والحرمان من المشاركة العامة (Barry and Hallett; 1998). ففقدان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفردية أو حتى التقييد من نيلها وعدم تقييد المشاركة في المجتمع يمثل انتهاكاً للحق الأساسي الذي يجب أن يتمتع به جميع الناس. وبناء على هذه الاسس تم بناء التصور النظري لهذه الورقة بإن: الاستبعاد الاجتماعي مرتبط بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والعملية التى تبرز الى الوجود المحصلة النهائية التهميش والحرمان وأن ناتجه كعملية قد تكون خارج عن السيطرة. ولهذه الحثيات فمن المناسب جدا دراستها فى إطار قيم وخطاب مهنة الخدمة الاجتماعية.

القيم Values

ما هيه القيم

تحديد معني للقيم في الغالب قد يكون اقل دقة وتحديد مما قد يفترض. إلا انه أكثر من ذلك يمكن إعتبارها بأنها متضمنة في الافراد والجماعات والمهن، في النسق الطبيعي تتشكل وتتكون القيم دون إملاءها، وهي تراكمية وتبني على بعضها البعض في نسق تنبثق منه لتشكل التزامات قواعد السلوك.

المبادئ التالية تستند عليها قيم الخدمة الاجتماعية (Clark;2000)

1. احترام فردية كل فرد: كل الافراد متساوون فى قيمتهم الانسانية بغض النظر عن الجنس والعمر والانتماء والقدرات الجسدية والعقلية والاقتصادية والاجتماعية. واحترام الافراد لابد ان يثبت وينشط في إطار فعل او سلوك ايجابي بدلا من افتراضات.
2. الحق في العدالة: لكل فرد الحق في المساواة وفي المعاملة مبنية على أسس مبادئ العدل المتفق عليها والتي تعترف بحماية الحريات والاحتياجات الفردية والتوزيع العادل للموارد.
3. حق المطالبة بالحرية: لكل فرد أو جماعة الحق في المعتقدات الخاصة به او بها والسعي لتحقيقها في إطار عدم ضرر الفرد الاخر او الجماعة الأخري.
4. ضرورة وجود مجتمع: حياة الإنسان لا تتحقق بشكل مترابط إلا في ظل وجود مجتمع. ومن هنا فالخدمة الاجتماعية تهدف بشكل أساسي إلى تفعيل وتحسين المشاركة في المجتمع.

فعالية القيم المهنية تعتمد فقط على مدى ممارستها من قبل الاخصائيين الاجتماعيين. ولهذا السبب تعتبر أيضا القيم الفردية بالغة الاهمية في الممارسة المهنية. كلاهما أي القيم الفردية والمهنية قد يتم دمجهما معا أو ينأي عن ذلك الاخصائيين في وضعهما في موقف يناهض الاستبعاد. المعتقدات الشخصية حول الاستبعاد الاجتماعي تعتمد بشكل جزئي على تنشئة الاخصائيين وخبراتهم ومدى معرفتهم ما معنى ان يكون الفرد مستبعدا، ومن ناحية أخرى على فهمهم للمجتمع وما يحفز الأفراد في أوضاع اللاعدالة. فالقيم لها تأثير كبير على الطريقة التي نفهم بها تفسيرات وجود الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع. على سبيل المثال، إذا كنت تعتقد أن الافراد أنفسهم أحرار إلى حد كبير في اختياراتهم للوقائع التى يعشونها في حياتهم، فإنك على الأرجح ستعتقد أيضا أن الافراد مستبعدين بسبب إخفاقاتهم الشخصية وسلبياتهم والتي يتحملون مسؤوليتها. وعلى العكس من ذلك، إذا كنت تعتقد بتكافؤ الفرص لجميع الافراد والجماعات، فمن الاجدر التركيز على الحواجز

التي تحد من تكافؤ الفرص والتي قد تكون مسببة للاستبعاد. إلا أنه في مجال القيم من السهل أن تهمل هذه التعقيدات التي تشابكت لتجعل الفرد أو الجماعة مستبعد.

2. الخطاب Discourse

مفهوم الخطاب المتعلق بالاستبعاد الاجتماعي هو مصفوفة مترابطة من المفاهيم لإدراك القضايا الإجتماعية (Levitas; 2005). من منظور نظري، التعامل مع اللغة كخطاب يقر بأنها ليست مجرد أداة للتواصل بل تعني الممارسة العملية لخطاب التواصل ووسيط بين الافراد في المجتمع (Ebert; 1996). بعبارة أخرى، فالخطاب يعني الممارسة العملية للغة والمفردات وللمحاورات السياسة العامة حول الاستبعاد بما في ذلك الطريقة التي يتم بها تعريفها وكيفية تفكير الناس بالعملية، ومن ضمنهم الاخصائيون. بشكل عام الخطابات غير ثابتة وتتغير بتغير المصالح وبالتالي دائما مطعون فيها. فالنظر للخطاب غالبا ما يتم من خلال ثقب أسود، بحجة الاختلاف فى ضرورة التغير وما أولويات الفعل بعد حدوثه وما ينبغي عمله بشأن الاستعباد.

أشارت Levitas (2005) إلى أنه هناك ثلاثة خطابات منفصلة حول الاستبعاد الاجتماعي وهما خطاب إعادة التوزيع وخطاب أخلاقي للطبقة المستضعفة وخطاب الادماج الاجتماعي. هذه الخطابات يمكن تقنينها لوضع تصور مفاهيمي يتناسب مع الخدمة الاجتماعية.

فى طيات الخطاب للغة المستخدمة ومفرداتها دور مهم للغاية وبصورة أكثر وضوحا قيمة قبول الاخر. فالأخصائيون الاجتماعيون ينبغي أن يكونوا مدركين للخطاب وللكيفية التى يمكن بها التأثير على طريقة التفكير فى القضايا الاجتماعية والكيفية التى يمكن بها فهم النقاش السابق والجاري عن الاستبعاد والتأثير الذي سوف يحدثه التدخل المهني. واستجابة لهذه التحديات، فهم يواجهون ما يتجاوز التركيز على الممارسة التقليدية للعمل مع الافراد والثقافة المهنية التى تعفي الاخصائي من الاهتمام ببقية طرق المهنة. فالتعلم والممارسة تتطلب الجمع بين الطرق التقليدية على رغم أنه من الصعوبة التخلص من تأثير طريقة العمل مع الافراد في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وارتباطها الوثيق بدراسة الفرد كحالة معزولة بدلاً من كونه عنصرا في نسق منظم. وتحديات أخري حصرت المهنة فى مهام وأدوار داخل أسوار دور الرعاية الاجتماعية ومراكز المعاقين وتقديم المساعدات المادية للمطالبين بها.

السياق النظري

بالاطلاع على الكتابات العلمية ذات الصلة بالخدمة الاجتماعية وجد ان غالبيتها تستخدم الاستبعاد كمرادف لمفهوم الفقر، ووجود خلط معتاد مع مفاهيم أخرى مثل العزلة والتهميش والتمييز

(Herz and Johansson; 2012)وكذلك قصور نسبي في فهم حدوث الاستبعاد الاجتماعي وهو في حد ذاته مشكلة (Schirmer and Michailakis; 2015 a).

نظرية الانساق أثرت على مهنة الخدمة الاجتماعية (Shriver; 2018) بطرق مختلفة وخلال فترات زمنية مختلفة. كما أنها تعتبر وسيلة الفهم لما يتخذه النسق الاجتماعي العام من عمليات واجراءات لدمج الافراد فى المجتمع (Kihlstrom; 2012). فالأفراد والجماعات هم أنساق اجتماعية اساسية فى أي بيئة. جميع نظريات الانساق ترفض تحليل الظواهر بمعزل عن السياق الذي وجدت فيه، على سبيل المثال -الافراد والجماعات والأفعال- تعتبرهم عناصر مشاركة وظيفيا فى النسق العام، بمعني اخر دراسة الافراد وافعالهم يكونان ضمن سياق افعالهم وعلاقتهم مع الاخرين. فالتركيز الرئيسي يجب ان ينصب على العلاقات بين العناصر وتأثيراتها الناشئة "نسقيا"، التى لا يمكن تفسيرها بالاعتماد فقط على الخصائص أو الصفات. بالاضافة الى ذلك أن النهج المتبع فى نظريات النسق يهتم بالكيفية التى تعمل بها العناصر مجتمعة لتشكل نسقا: مثال -نسق بسبب خصائصه المميزة يميز نفسه عن أي نسق أخر- ومن المهم أن تكون جميع العناصر متصلة وأن عنصرا أو نسقا واحدا لا يمكن استبعاده دون عواقب على بقية العناصر او الانساق الأخرى.

ومع وجود اتساق عام بين العديد من نظريات الانساق يوجد أيضا ما يمكن أن يحدده مهتم خارجي بتقسيم العمل. من جانب أول، طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تهدف إلى حل مشاكل العملاء وتحسين علاقتهم بالأخصائي الاجتماعي وتتبع اسلوب تدخلي وبقدر ما تكمن فكرتها الاساسية أن تدخلها المهني سيكون فعال إذا إعتمدت رؤى نظريات الانساق. ومن جانب أخر، هناك نظريات الانساق تتجه صوب إنتاج معرفة؛ والفكرة الكامنة وراء نظرية النسق أنها تقدم رؤى ملاءمة لفهم العالم أكثر من غيرها من النظريات. الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية أساس ممارستها الفاعلة تعتمد فى استعارتها للمعرفة من علوم وتخصصات متعددة وكذلك من نظريات الانساق التى توفر لها رؤى ذات صلة تستخدمها لتكون ممارستها أكثر فاعلية. أول تقديم لفكرة نظريات الانساق فى الخدمة الاجتماعية كانت في كتاب "**ممارسة الخدمة الاجتماعية: احادية النهج**" ومؤلفه (Goldstein;1973) وكتاب اخر صدر فى السنة ذاتها بعنوان " **ممارسة الخدمة الاجتماعية نموذج وطريقة**" ومؤلفيه (Pincus and Minahan;1973)، وأكدوا على التعامل مع العميل كعنصر فى أنساق اجتماعية وبالمثل فان العلاقة المهنة مع العميل يمكن وصفها بأنها نسق.

الميثاق الأخلاقي: دعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية

من خلال إطلاعات الباحث على المواثيق العالمية لأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية تبين له أنه على الرغم من عدم تضمينها لمفهوم الاستبعاد صراحة، إلا أنها جميعا تنص على ضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال دعم الأنشطة والتي من المفترض أنها تشمل معالجة الاستبعاد الاجتماعي.

بيان الاتحاد الدولي للخدمة الاجتماعية المعني بالمبادئ الأخلاقية (2012)، أكد على أن مسؤولية تعزيز العدالة الاجتماعية تكون من خلال مناهضة التمييز السلبي، والاعتراف بالتنوع، وتوزيع الموارد بإنصاف، والتصدي للسياسات والممارسات الظالمة، والشراكة في العمل.

الاتجاهات الحالية في المجتمع الليبي سيترتب عليها آثار كبيرة على مهنة الخدمة الاجتماعية ما تجعل مشاركتها المجتمعية سلعة نادرة. فمن الواضح جدا أنه ينتظرها عمل شاق ومتواصلا للوفاء بمعاييرها والتزاماتها وتطلعات منتسبيها. وبشكل عام، خطابها المتداول لا يأخذ الطابع الرسمي (وثائق أو مستندات مكتوبة مثل مواثيق أو مدونات قواعد السلوك أو تعليمات عامة أو تقارير مهنية)، بقدر ما يميل إلى التعبير عن أماني وتطلعات بالمشاركة الذي يغلب عليه الخطاب الغير رسمي (الحوار العابر كالنقاشات المهنية الداخلية، لقاءات الاخصائيون الاجتماعيون، الأحاديث) ودائما ما تكون اقل تركيزا على المشاركة المجتمعية. وبشكل خاص أن التعيين لوظيفة الاخصائي الاجتماعي لا يشير ولا يتضمن مطلقا الادوار التي تتعلق بالتعامل مع الحالات التي تتعرض للاستبعاد ولا يتم تدريسها لطلاب الخدمة الاجتماعية. فالطلاب في حاجة الى تفهم العمليات الاجتماعية التى تسهم في بروز الاستبعاد، ليكونوا قادرين على إستبانة العلاقات المتداخلة لعملية الاستبعاد والمفسرة للعوامل التى أفرزت الفوارق الاجتماعية.

بشكل أكثر وضوحا قيم الخدمة الاجتماعية في حاجة ضرورية للاستجابة للتحديات التي برزت مع التغييرات الراهنة، والتفكير مليا في أين تقف المهنة بشأن العديد من المسائل مثل الاستبعاد والعدالة والحقوق ومدى ضرورة أن تكون جزءا من الممارسة وكذلك في الحل. إحدى السبل لبدء في هذا العمل هو إعادة النظر فيما هي أسس التي تقوم عليها قيم الخدمة الاجتماعية في الوضع المحلى الراهن. على سبيل المثال، التأكيد على الالتزام بالعدالة الاجتماعية في كل الاتفاقيات وعهود المصالحة والمواثيق لحل النزاعات المحلية. من المسلمات لا أحد يعارض مفهوم العدالة الاجتماعية او مؤيد للظلم الإجتماعى. ولكن ما الذي تعنيه هذه المسلمة على وجه التحديد للمهنة؟ المفهوم تجذر ولحقبة طويلة في خطابها لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية وأستخدم على نطاق واسع في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. هذا التحدي يتجلى في نموذجين هما الثقة والمخاطرة فهما يحددان السياق الاجتماعي والأخلاقي للخدمة الاجتماعية.

وبفضل بعض المنظرين التقليديين لدولة الرعاية أستخدم المفهوم بشكل أكثر وضوحا. كما قال Marshall إن الدولة لديها مسؤوليات اجتماعية محددة تجاه مواطنيها، من الحق في الحد الأدنى من الرفاهية الاقتصادية والامن إلى الحق في المشاركة الكاملة في الارث الاجتماعي ليعيش حياة حضرية في إطار الاعراف والمعايير السائدة في المجتمع، فدعي الى مفهوم المواطنة الاجتماعية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبره عنصرا في أجندة مكافحة الاستعباد الاجتماعي. حيث كتب "*القلة دائما تحتكر بشكل مطلق المكونات الثقافية والحضارية للعيش، ويتم الوصول اليها تدريجيا من قبل الكثيرين، هؤلاء الذين تم دفعهم ليمدوا أيديهم نحو المكونات والتي لا يزالون غير قادرين على قبضها بأيديهم. التقليل من تعزيز اللامساواة والمطالبة لأجل إلغائها، على الاقل فيما يتعلق بأساسيات الرفاهية الاجتماعية*" (Marshall; 1987). وهذا يعني أنه يمكن معاملة الناس كأعضاء كاملين ومتساوين في المجتمع (Kymlicka and Norman; 1995) تعقيبا على ذلك أن دولة الرعاية لا تقتصر على السماح للأفراد الاكثر حرمانا أن تدبر امر معيشتها بالاعتماد على المنافع، بل توفر الرعاية بعدالة، وإنسانية في طموحاتها، ولتضمن بشكل كافي ان الجميع سيستفيد. وبالمقابل ما يجب ان يتفق عليه المعنيين بالمهنة بأن مهمة الباحثين طرح تساؤلات بدلا من تبني مفاهيم ونماذج سياسية دون تمحيص، لا سيما وأن الحكومات والسياسيين يبدعون في صنع ما يدعونه بأنه مشكلات اجتماعية، وكذلك في التدخلات التى يقررونها لحلها (Bacchi; 2009).

المشاركة كبعد للاستبعاد

أغلبية الافراد والجماعات تزعم بانها معرضة للاستبعاد من فردا ما أو عن شيء معين (Estivill; 2003) مثل هذا الادعاء لا يمكن تجاهله. ربما يكون من المفيد تكوين فهم متزن وعميق لدور التجاوزات والانتهاكات التى تفرز الاستعباد. من ثابت القول إن أي مجتمع أو جماعة أو حتى فرد يؤسس قواعد وأعراف صريحة أو ضمنية لوضع أساس للتفاوت بينه وبين الاخر[أنا/أنت- نحن/أنتم] بغض النظر عن منطقية تقسيم المكونات. وهذا ما يطبقه المجتمع برمته مما يعني بأنها واقع سياسي واجتماعي متشدد ومنغلق وأكثر استبعادا. وما ينبغي أن يفترض بأنه لا يمكن أن يكون استبعاد دون إدماج. بعبارة أخرى، كلا المفهومان يعبران عن الشعور بالذات وإثبات الذات بما يتعلق بالعلاقة مع الاخر. تعريف الأنا لا بد أن يتضمن فى طياته تحديدا للغيرية. والاستبعاد الاجتماعي المتعدد الأبعاد يشير إلى عملية انفصال تدريجية لأفراد أو جماعات معينة من المشاركة في النسق الاجتماعي ومؤسساته (Silver; 2007). وتقييد نيلها لأبسط حقوقها الاساسية والحصول على الفرص والتمتع بموارد مثل غيرهم فى المجتمع. ويؤدي إلى آثار سلبية على نوعية الحياة والتعليم والحالة الصحية (Spoor, 2008; Scutella, Wilkins and Horn; 2009). ولذلك هناك اقتراح بأن يقاس الاستبعاد الاجتماعي ببعد المشاركة في المجتمع

وهذا تأكيد لما أدلت به Levitas وزملائها على أن الوصول الى الاستحقاقات الاجتماعية هي أهم مجالات الاستبعاد الاجتماعي المتعدد الأبعاد (Levitas et al; 2007).

صناعة موقع: التعامل مع الاستبعاد

ذكر سابقا أن العديد من تعريفات الاستبعاد الاجتماعي سلطت الضوء على حالات أو ظروف ثابتة معينة، على سبيل المثال وصف أفراد أو جماعات معينة على أنها مستبعدة، مما عرضها لنقد أكاديمي (Ward; 2009)، لأنها تميل إلى تفرد المشكلات الاجتماعية وعدم التعرض للبني المجتمعية التي أملت قضايا القوة والسلطة وعدم المساواة. ولتجاوز هذا العيب الأكاديمي فأن القضية المركزية لهذه الورقة أن الاستبعاد الاجتماعي بشكل عام نتيجة لبُني مجتمعية. على العكس من ذلك كما ذكر فإن الممارسة المحلية للخدمة الاجتماعية تعتمد بشكل كلي على الممارسة التقليدي للعمل مع الافراد. وهنا يكمن التناقض، فكيف يمكن للأخصائي الاجتماعي من التصدي بفاعلية لعملية الاستبعاد الاجتماعي إذا كانت الاسباب الكامنة وراءها هي عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية قوية. فبالنسبة له التعامل صعب مع هذه المعضلات وهذا قد يعني الذهاب ضد التيار. ولكن لابد من بداية لوضع نموذج شامل للممارسة المهنية للانتقال من الممارسة الفردية إلى منهج أكثر توجهاً نحو المجتمع وبالتركيز على السياسات العامة سواء من الممارسات المهنية أو العمل الأكاديمي، هذا النموذج يتمثل في أنه يبدأ من حيث تنطلق ممارسة الخدمة الاجتماعية من المستوي الفردي، ويرتقي إلى المنهج الموجه نحو المجتمع.

نماذج للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

أشار Shepperd(2012) في كتابه "الخدمة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي- فكرة الممارسة" أن الخدمة الاجتماعية قامت على مفهومان هما الاستبعاد والادماج الاجتماعي ويعتبران الركيزة الاساسية في فهم المهنة. مفهوم الاستبعاد شهد تحولا كبيرا من التركيز على الفقر واستراتيجيات مكافحة الفقر إلى أكثر صلة بالأفراد والجماعات المستبعدة. الخدمة الاجتماعية هي مهنة مجال نشاطها التفاعل بين الفرد والمجتمع؛ وبين المواطن والدولة، وبين عمليتي الادماج والاستبعاد في المجتمع (Washington; 1996). فهي تعمل في إطار بعد تفاعلي بين الافراد والجماعات والمجتمع المحلي والدولة، والبعد التفاعلي متأصل في المهنة ولا يمكن فهمه إلا في سياق بيئي مما يستدعي التركيز على ما يمكن اعتباره سلسلة متصلة من الانساق المجتمعية المختلفة. في تأكيد لهذا المنحى كتب كل من Pincus and Minahan(1973) أن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتفاعل بين الافراد وبيئاتهم التي تؤثر على قدراتهم وعلى أدائهم لوظائفهم وتخفيف معاناتهم وتحقيق تطلعاتهم وقيمهم. فالخدمة الاجتماعية في هذا السياق معنية باعتبارات السياقات الكبرى على مستوي المجتمع ككل.

الخدمة الاجتماعية ليست عبارة عن مؤسسات خيرية بل تتجاوز ذلك وبشكل أكثر تحديدا التعامل مع عملية الاستعباد الاجتماعي (Scherr; 1999, Wirth; 2009, Schirmer and Michailakis; 2015 a) ومع حالات واقعية. الخدمة الاجتماعية اقترنت بالمحرومين والمهمشين وضحايا المؤسسات القمعية وتهدف إلى تعزيز التغيير ليكون لفائدتهم، وهذه الوظيفة الاجتماعية لمهنة الخدمة الاجتماعية تنجزها للمجتمع بواسطة ثلاث نماذج: الوقاية، والمصالحة، والإدارة (Schirmer and Michailakis; 2015 b)، ولا يمكن تحقيقها إلا بدعم من الدولة.

النموذج الأول: - الوقاية من عملية الاستبعاد: أفراد أدمجوا في نسق اجتماعي أو أكثر. وتتصف الانساق بعدم الاستقرار أو أنها مثيرة للجدل، وهم أفراد معرضون لخطر الاستبعاد (مثل النازحون والمعطلون عن العمل "ما يمكن أن نسميه بالقعود الاجباري").

النموذج الثاني: - المصالحة للاندماج: التركيز على الافراد الذين يعانون من ازمات ومن انعدم التعامل الاجتماعي مع بعض الانساق الاجتماعية بشكل مؤقت، ومن حيث المبدأ يمكن تحفيزهم للإدماج وقبوله.

النموذج الثالث: - إدارة حالات الاستبعاد الاجتماعي: - يشير إلى الافراد الذين لأي اسباب كانت، ليس لديهم توقعات منتظمة للإدماج الاجتماعي. إدارة الاستبعاد بوصفها نسق مساعد وظيفته تتم على المستوى الفردي. ويدير مشكلات الأفراد ذات العلاقة بالاستبعاد من فرد أخر أو نسق، والافراد هم عناصر فى هذا النسق ويقومون بدور مكمل فى النسق (مثل الناخب)، والاخصائي الاجتماعي يقوم بالدور المهني، ويؤديه فى إطار سياسة الدولة.

ويقتضي التعامل مع عملية الاستبعاد الاجتماعي العمل على المعالجة الاجتماعية للأفراد من الطرفين بهدف إعادتهم وتوجيههم فى إتجاه الانساق الاجتماعية الأخرى (مثل: التوسط، الاستشارات). في هذا السياق، أعلن Peter Fuchs أن الخدمة الاجتماعية إعادة تنظيم الخطاب (نقلا عن:Schirmer and Michailakis 2015a).

الآثار المترتبة على الأخصائيين الاجتماعيين

في العقود الثلاث الاخيرة تميزت مهنة الخدمة الاجتماعية بانها بدأت تولى اهتماها خاصا بالمزج والربط بين اسلوبين في الممارسة المهنية عند التعامل مع الحالة، هما: الدعم والتوجيه للحالة سواء فرد او جماعة، والسعي الي تحقيق العدالة الاجتماعية. وكل منهما يستند على مجموعة مختلفة من القيم، وغالبا ما يحدث تصادم بينهما. على الرغم من تنوع منشأها، والتغيرات التي لاحقتها عبر الزمن. في الواقع قيم الخدمة الاجتماعية المعاصرة إلى حد ما انحسرت ولم تستجب للتحديات والمعضلات الجديدة التي يواجهها الاخصائيون الاجتماعيون في عالم شديد التغير والذي كان ولا يزال يشكل تهديدا لها، فحالة الجمود مزمنة، ولا يزال هذا الخطر قائما

دون تغير. لمواجهة هذا التحدي، على مستوي المهنة فثمة هناك حاجة ماسة لبداية إجراء مناقشات واسعة بهدف بناء أساس نسقي للقيم ومهام والتزامات الخدمة الاجتماعية.

القرارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر جميعها بمثابة قرارة اخلاقية، ويحتمل ارتباطها بمخاطر وأضرار، وامن وحماية إتخاذ قرارتهم المهنية يتم فى سياق مجتمع يشهد انهيارا في توافق الآراء حول المسؤولية المجتمعية والجماعية ويقابله صعود بارز فى القيم الممنوحة للمسؤوليات والخيار الفردي. فمن البديهي ان الخدمة الاجتماعية ترتبط إرتباط وثيق بانحسار هذه القيم. فتحديات الاستبعاد الاجتماعي فى غالب الامر، تعكس المعضلات التى تواجه الاخصائيين الاجتماعيين وممارساتهم المهنية وترمز إلى انعدام الامن والسلامة والتهميش والمخاطر والخضوع. الاخلاقيات هي القدرة على التفكير بعمق في قيم المهنة وتوجيهها للممارسة المهنية. في الواقع الفعلي هناك طرق مختلفة للتعبير عن قيم المهنة، والتي تعتبر المجال الحقيقي للتعامل مع الاستبعاد الاجتماعي المسالة التى تحتاج لتفكير جاد ونقذى. الوضع الفوضوي الراهن يعطي لها الفرصة للعمل لتحقيق قدر من العدالة وهذ لم يستغل بعد لأن الاخصائيين الاجتماعيين في حاجة للإيمان بأهمية التزاماتهم. إن معالجة الاستبعاد الاجتماعي تتطلب منهم المشاركة بشكل مباشر في مواجهة الظروف الاجتماعية والمجتمعية التي تواجه الفرد والجماعة المستبعدة. فإجراء البحوث بإستخدام المقابلات المعمقة أو البؤرية ولا سيما مع المستبعدين وأولئك المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي والمسببين له سيساعدهم في زيادة إدراك وفهم عملية الاستبعاد الاجتماعي وخاصة في مراحل الانتقال. في الجانب الاخر هناك تحديات تواجه تعليم الخدمة الاجتماعية والمتمثل في بناء هوية مهنية محلية للمهنة، والدعوة الى العدالة الاجتماعية على أساس الحقوق، والتعامل مع الفئات المسببة والمستبعدة كحالات، ومن الأهمية تسليط الضوء على الفجوة بين خبراتهم المعيشية والمهنية والخطاب السياسي. وهذا يطرح تساؤل حول الاعداد العلمي هل سيكون الاخصائيون الاجتماعيون قادرون على التعامل مع القضايا المجتمعية في مقدمتها الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع؟ والاجابة على هذا التساؤل يجب أن تعطي له الاولوية سواء من المهنة او السلطات السياسية إذا ما أريد للبلد أن يحقق هدفه المتمثل في التصدي للاستبعاد من المشاركة.

هذا التعامل يطرح عددا من التحديات التي تواجه تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في السعي لتعزيز الإدماج الاجتماعي الذي يتطلب مشاركة فعالة (Howarth et al; 1998). في ليبيا لا تكمن المشكلة فقط فى هوية المهنة أو التعريف بمجال نشاطها أو حتى فى ممارستها المهنية الاحادية ولكن فيما يتعلق بموقعها المعرفي بين عامة الافراد والمجتمع المدني والدولة، فهي في حد ذاتها مستبعدة من هذا الثالوث.

من المسلم به أن الاخصائيين الاجتماعيين على دراية تامة بأثار الاستبعاد الاجتماعي على الفرد والجماعة والمجتمع وأن وجود نص واحد للخطاب من طرف واحد حول المشاركة الاجتماعية في المجتمع يعني وجود قصور أخلاقي. المشاركة لا ترتبط بالوجود المادي بل ترتبط بالحرية والعدالة والحقوق الثقافية والاجتماعية على حد سواء. وهذا الفهم يجب أن يؤخذ في الحسبان عند الممارسة المهنية والذي من شأنه أن يساعد في التصدي للاستبعاد الاجتماعي. فمن المؤكد أن قيم الخدمة الاجتماعية تستمد من السياق السياسي والثقافي والاجتماعي الذي تمارس فيه والذي يتسم في الوقت الراهن -بالمشقة والحرمان وعدم المساواة- وكذلك من المنظور التعليمي الذي درس للممارس. ومن أجل تلبية متطلبات القيم، يجب على الأخصائيين الاجتماعين والأكاديميين التعامل مع العلاقات المتداخلة بين العوامل المجتمعية والفردية في ظل السياق الاجتماعي الطبيعي والحاجة إلى معالجة تأثيرها على المجتمع ككل وهذا التداخل المتعدد سيحدد نماذج التدخل المهني المناسب وكذلك يرسم حجم ومدى التدخل. ويمكن الاقتراح أن الممارسة العامة يمكن الاخذ به كنموذج إستجابة للخدمة الاجتماعية للاستبعاد الاجتماعي. فمفهوم الممارسة العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة التمكين ومشاركة الناس.

على المستوي المحلي من خلال الطرح السابق يمكن التأكيد على أن عملية الاستبعاد تمارس على مستويين: الوحدات الصغرى في علاقات الافراد (ومع الأصدقاء والزملاء وأفراد الأسرة، في البيت والعمل والحي والجامعة)، والوحدات الكبرى على مستوى علاقات الافراد مع الدولة (من خلال نصوص التشريعات والممارسات المؤسسية). على سبيل المثال، عدم تسمية الشوارع يمكن أن يفهم على أنه ممارسات استبعادية وليست مجرد فوضوية من الدولة. وهذا المستويان يعتبران موضوعان رئيسان يساعدان في فهم الطرق التى يمكن أن تتصدي الخدمة الاجتماعية لعملية الاستبعاد، ومن خلالهما يمكن أن تظهر تفاصيل عمليات الممارسة المهنية. فوفقا لـ Barry (1998) يمكن التمييز بين سياقين: السياقات الصغرى والسياقات الكبرى، وهما مفهومان منهجيان، ويتعلقان بمستويات مختلفة من التحليل في المجتمع. فالسياق الأول ينطوي على مستوى اجتماعي للتحليل - العوامل المتداخلة التي تؤدي وتعطي معني للظواهر الاجتماعية، ويهتم بالتركيز على المستويات الفردية والاسرية وعلى معظم المستويات المحلية. اما السياقات الكبرى فترتبط بالمفهوم الشامل للاستبعاد الاجتماعي وأسسه النظرية وتداعياته على السياسة العامة.

تعد التنمية المجتمعية عنصرا أساسيا في النهج العام للممارسة بسبب ارتباطه بزيادة الوعي ونشر الحوار الديمقراطي والتمكين. إلا أن الاخصائيين الاجتماعيين في حاجة إلى العمل في سياق سياسات مؤسسية تدعم منهج الممارسة العامة. ولكن في ضوء الظروف الراهنة، يمكن القول بأن إحدى مسؤوليات الخدمة الاجتماعية

تكمن في في إيجاد منهج موازي لأشكال عمليات الاستعباد. وتكمن هذه المسؤولية في محاولة مساعدة أولئك المستبعدين من المشاركة في المجتمع على نحو يعزز وجودهم الانساني واحترام كرامتهم من قبل الاخرين والمجتمع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي ومواقفهم العامة.

السياسات الاجتماعية في المجتمع لا بد أن تعتمد على مناقشات حول ارتفاع معدلات السلوكيات المنحرفة بين الفئات الشابة المستبعدة أو التى تشعر بانها كانت مستبعدة فى الماضي (على سبيل المثال، انعدام الامن فى المدن والخطف والجرائم العنيفة والسرقة) لتبني عليها سياسات اجتماعية فعالة. والخدمة الاجتماعية كمهنة وقائية تعمل على منع إنتشار هذه الانماط السلوكية المنحرفة ومن تحولها الى حق دفاعي مزمن. حيثما كلما أمكنت المهنة من تطبيق الاستراتيجيات الملائمة يكون من المتوقع تكليفها بمهام أكثر وتوسيع حجم مسؤولياتها، شريطة أن تتمكن من إقناع صانعي قرارات السياسات الاجتماعية بانها تقدم نوع المساعدة المناسبة لكلا الفئتين بما يفي بالمتطلبات الانسانية الشرعية، وبقدر ما تلبي حاجة المجتمع للسيطرة المجتمعية على الفئات المسببة، الخدمة الاجتماعية لا تمارس عملية الضبط الاجتماعي وانما تقوم بدور مكمل للمؤسسات الاجتماعية (Garvin; 2017) ومن مهامها الرئيسية إستخدام الرقابة والسيطرة والضبط.

السياسة الاجتماعية العامة فى المجتمع تضع الإطار العملي الذي يؤطر حدود الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين. فإذا كان سياق سياسات الرعاية الاجتماعية يدور فى فلك قضايا الادماج الاجتماعي وتحاذيها أسس معيارية عادلة. فيصبح من اليسير بالنسبة لهم ان يكونوا منخرطين فى إيجاد وإدارة خطاب حول الاستبعاد ونتائجه وبمقدورهم أيضا أن يشغلوا موقعا متميزا فى تيسير وتعزيز البدائلِ الاجتماعية ولخلق مساحات من السياقات الخطابية التفاوضية لتأمين احتمالات التصدي الممكنة. الاخصائيون الاجتماعيون بحكم مهنتهم هم فى وضع متميز لمناهضة هيمنة خطاب الاستبعاد وعليهم جمع الدلائل التى تثبت أحقية مشاركة الجميع فى المجتمع وعن تحديات البني الرسمية والغير رسمية لحياة المجتمع الطبيعية. وهذا الوضع يسمح لهم أيضا فى خلق خطابات تتصدى للاستبعاد وتناهض الخطاب السائد بإن الاستبعاد عقاب مستحق وإن المستبعدين هم المشكلة وليسوا ضحايا لبني سياسية واجتماعية وثقافية خلقت واقع عدم المساواة. والعمل على اتساع زاوية الخطاب للتعامل مع المستبعدين باعتبارهم أفراد حقيقيون يتمتعون بوجود لا ينوب عنهم أحد وبحق العودة للمشاركة الكاملة فى المجتمع وانهم جزء مهم فى المجتمع. فالتحدي الصعب لممارسة خطاب مهنة الخدمة الاجتماعية يكمن فى أن كل أفراد المجتمع يؤمنون بأنهم قد عانوا الاستبعاد والحرمان فى الماضي والبعض الأخر فى الحاضر ولا بد من قصاص. وكذلك قد يكمن في إيجاد خطاب للتواصل مع المستبعدين أنفسهم.

وهذا منوال يؤكد أن عملية الاستبعاد وعدم التسامح وقبول الاخر كشريك جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع في استمراريتهم التاريخية.

تعليم الخدمة الاجتماعية قضايا وافاق

الادماج الاجتماعي من حيث علاقته بممارسة الخدمة الاجتماعية يرتبط بقضايا المساواة والاعتراف والمشاركة. ولتحقيق الادماج والعدالة الاجتماعية يتطلب خلق بيئة تمكن الافراد من ان يطوروا فيها امكاناتهم إلى أقصى حد ممكن. بالنسبة لمعتقدات وإنجازات وطموحات أفراد أو جماعات معينة تبني اجتماعيا وفق طرائق مقررة سلفا بمثابة مسار راسخ لاستبعادهم من المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع. والسؤال هو ما إذا كان تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية يُجبر ان على التمسك بهذه النظرة وتعميمها. الحوار يعتبر إحدى السمات الأساسية بين أصحاب المصلحة ولا سيما من حيث تطويره للممارسات الجارية وتأثيره على السياسات المستقبلية. أكاديميو الخدمة الاجتماعية مطالبين بإجراء البحوث وتكتب لمنفعة المستفيد (Ife; 2014)، ويتم ذلك بشكل مباشر بالدفاع عن كرامتهم الانسانية أو بشكل غير مباشر بتدريس وتعليم من يعمل على مساعدتهم على احترام ادميتهم. مهنة الخدمة الاجتماعية تصبح فعالة إذا ما تعاملت بشكل مباشر مع الافراد والجماعات المهددة بالاستبعاد من المشاركة ومن أداء ادوارهم التى تعتبر جد جوهرية لوجودهم الاجتماعي. المهنة لا تعمل على تغيير البني الاساسية فى المجتمع بقدر ما تسعي إلى تعزيز ودعم إنسانية الافراد والجماعات المتضررة. بالمقابل تعمل على توفير الموارد والمصادر والخدمات الاجتماعية المساعدة لهم لتحسين اوضاعهم. ولفاعلية تحسين تعليم الخدمة الاجتماعية يجب أن تتبع الضرورات السائدة داخل نسق المساعد الوظيفي. وللأسف الغالب على البحث الأكاديمي الممارسات العلمية "الابحاث والرسائل العلمية " والممارسات الاكاديمية "المقررات والحالات والقضايا" بعيدا عن الاولويات ويجمعهما رابط ما مستتر وإن كان ظاهر للعيان بشكل جلي ولكن غير قابل لوضعه على طاولة النقاش. ومن ناحية أخري العلاقة بين الجانب الأكاديمي والممارسة المهنية دون المستوي بدرجة تثير الانتباه ولا يدار جدل حولها. فإعداد وتدريس الطلاب يتم بعيدا عن الواقع. وقد يكون ذلك مثال جيد يقترب جدا من القول بان الكثير من البحوث الاجتماعية في الدول الاوربية حول الاستبعاد تنتهي إلى حلقة مفرغة، أي أنها تتكيف مع مفاهيم وظواهر محددة سلفا ناجمة عن سياسات، وإلى حد ما نتيجة لاحتياجات التمويل من الحكومة او الهيئات (Winlow and Hall; 2013). ما يعطي المبرر لهم أنهم أكثر قربا من الاولويات وهنا المرور عبر الحلقة لم يبدأ بعد. وهذا فى السياق الذي أشار إليه (Soydan; 2013) أن قيم وسياسات الدولة تحددا إتجاهات المعرفة. فالسياسات والقيم متشابكة. ومثلما للقيم دور مؤثر في خلق السياسات، فكذلك السياسات تغير القيم. فالسياسة دائما في تغيير. التسليم بهذه العلاقة أصبح جزءا من

تعليم المهنة بعيدا عن السياسة. فلا دعوة لأبحاث ودراسات تتصدي للسياسات الاجتماعية وتقييد الطلاب والباحثين والأكاديميين باختيار المواضيع والمفردات وتحديد إستخدام منهجية معينة في البحث. أكاديمي وممارسي الخدمة الاجتماعية يجب أن يعملوا معا من أجل ردم الهوة ما بين الجانب العلمي والعملي.

المستقبل

وفقا لما ذكر فليس هناك شك في أن الاستبعاد الاجتماعي كعملية سبب جذري للعديد من المشكلات الاجتماعية التي يجب أن تثير قلق على المستوى السياسي العام والمهني. وهذا موجود بشكل جليّ ومتصاعد بين عامة الافراد فى المجتمع الليبي حول عواقب الاستبعاد وعدم العدالة الاجتماعية. أصحاب القرار السياسي والقوي الفاعلة في ليبيا على مفترق الطرق إذا ما أرادت لها أن تصبح دولة جامعة ومجتمعا شاملا يكون فيه لكل فرد كامل الحق فى المشاركة العامة، فإن أهم عمل يواجههم هو التعامل مع عملية الاستبعاد الاجتماعي. فالزيادة المضطردة لعملية الاستبعاد الاجتماعي تجب مواجهتها، وما أفرزته من مشاكل منها التفكك، وانعدام الأمن، والحرمان المتعدد، والصراع، وانقسام الولاءات وتضاد الأفعال. فلابد لهم من طرح تساؤلات رئيسية لمستقبل الادماج الاجتماعي وحول الكيفية التى يعالجون بها مشكلة البني المجتمعية باستنادهم على استراتيجية وطنية متضافرة، وكيفية التقريب والتوافق العلمي والمنهجي في وجهات نظرهم لتفسير الاسباب والخطورة وليتم اختيار السياسات المناسبة والفاعلة، وبيان الكيفية التى يمكن بها توسيع دور السياسات والخدمات العامة والمهن لدعم المشاركة العامة وهي خطوتهم الرئيسية في تحقيق أهداف الادماج.

تعتبر هذه الورقة رائدة في المحاولة لدراسة الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع الليبي. سلطت الضوء على وجود حاجة ماسة إلى إيجاد سياسات وخدمات اجتماعية للذين يعانون من الاستبعاد. بنظرة شاملة وبتعاون بناء يجمع بين صانعي السياسات ومقدمي الخدمات وأكاديمي المهنة وأعضاء المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة ستكونان مفيدتان في معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة مثل الاستبعاد (Shepperd; 2012) التناول السابق يمكن من وضع اقتراحات لنماذج بحثية فى المستقبل تتضمن تحليلا مفصلا لأبعاد الاستبعاد التالية:

1- تحديد الفاعل: هل هو فرد أو جماعة او منظمة أو حكومة او ايديولوجية معينة؟ ومن هم الذين استبعدوا؟ أن تحديد الجهات الفاعلة وتجربتها وإدارتها للاستبعاد يختلف باختلاف الظروف الفردية والثقافية والتاريخية.

2- تحديد الاستبعاد عن ماذا؟ والابعاد التى على المحك هل هي اجتماعية او اقتصادية او سياسية او ثقافية؟ ومن الأجدى ان تتعامل الدراسات مع بعد واحد من أبعاد الاستبعاد وتأثيراته على النسق العام وبقية الابعاد.

3- الكشف عن الكيفية التى أفرزته، مثل السياسة الاجتماعية الراهنة التي لا تعبر عن تطلعات كل الفئات ومقابل ذلك ضعف الخطاب لمن ينوب عن المستبعدين، لماذا؟

4- تبرير عملية الاستبعاد. ما هي التبريرات الصريحة للجهات الفاعلة؟ وكيف ترتبط هذه التعليلات بخطاب الاستبعاد السائد؟

في الدراسات المقترحة يجب ان ينصب التركيز على التفاعلات بين العناصر المختلفة في النسق الاكبر والتي تنشئ أو تعيد عمليات استبعادية وبتطبيق هذا النموذج في الدراسات يساعد على فهم وتحليل العمليات المتغيرة والمسارات التى تمر عبرها عملية الاستبعاد الاجتماعي على عدة مستويات من التحليل وفى مجالات متعددة من الخدمة الاجتماعية.

الخاتمة

سعت هذه الورقة للمساهمة فيما اعتبرته نقاشا مركزيا للخدمة الاجتماعية وكيفية الاستفادة تعليميا وممارسة من تحليل عملية الاستبعاد المتعددة الابعاد. فالمهمة الرئيسية لها فى الوقت الراهن هي مواجهة عملية الاستبعاد الاجتماعي ولابد إن تجد طريقها للانخراط فى أجندات السياسات العامة المتعقلة بالاستبعاد (Shepperd; 2012). فى هذا الصدد يمكن الدعوة إلى بروز مناقشات تتعلق بالتصور النظري والعملي للعملية الاستبعادية والطرق والعوامل التي انتهجت ويمكن بها أن تثري عملية التدريس والتعلم وخاصة فى برنامج الدراسات العليا، واللتان يعتبران ضروريتان للتنمية. ودراسة الحالات كجزء من البيئة وتكمن أقصي درجات التحدي الذي يواجه الخدمة الاجتماعية في التواصل مع أكثر الحالات استبعادا في وقت يلوح فى الافق احتمالية تفكك وتجزئة المجتمع العام وحتى المجتمعات المحلية والركود الذي يلف الحراك والخطاب الجمعي وتعقد المصالح والتجاذبات السياسية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار ان عدم المساواة الاجتماعية في المجتمع هو نتيجة لنقاش سياسي وثقافي دائر في المجتمع أفرز عملية الاستبعاد الاجتماعي.

في الظروف الراهنة من عدم المساواة واللاعدالة واتساع حلقات الاستبعاد بشكل كبير والتي ينبغي العمل على التصدي لأثار التفاوت الاجتماعي والتي تضر بحياة الكثير وبالمجتمع. وما يجب الاقرار به أن محاولات الحكومات المتلاحقة أو المتزامنة فى الوقت عند التعامل مع الاستبعاد قد اجتمعت جميعا على إقصاء مهنة الخدمة

الاجتماعية والاخصائيين الاجتماعيين فاستبعدت من المبادرات الحكومية. مثال ذلك الدور الوقائي المباشر والذي يعتبر من صميم عملها المهني. الواقعية "البراغماتية" الحكومة السياسية-تختبر حقيقة المفهوم من خلال نتائجه من الممارسة العملية، في حين أن "المثالية" الخدمة الاجتماعية- تفسر المفهوم نفسه من حيث المبادئ الأخلاقية. ففي ليبيا المهنة تكمن مشاكلها فى هويتها ومجال نشاطها والمعرفة البالية التى لازالت تستند اليها فى العملية التعليمية.

وأخيرا لابد من الاعتراف بالدور الاساسي لمهنة الخدمة الاجتماعية وينبغي إدراج هذه العملية من أولوياتها على المستوى الرسمي على نحو يعزز الخدمة الاجتماعية من خلق هويتها المهنية حول هدف مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز الادماج في المجتمع. وهذه الغاية لن تتحقق إلا ان يكون لدي الدولة والسلطات الرسمية التزاما وممارسة عملية بالمحافظة على حقوق المواطنة وبتحقيق العدالة الاجتماعية للكل سواء بغض النظر عن الرأي.

المراجع

1. Abrahamson, Peter. (1995). Social exclusion in Europe: old wine in new bottles? Družboslovne Razprave, 119-136.
2. Bacchi, Carol. (2009). Analysing policy: what's the problem represented to be? Frenchs Forest, N.S.W: Pearson Australia.
3. Barker, Robert. (2014). The social work dictionaries. Washington: NASW Press.
4. Barry, Monica. (1998). Social exclusion and social work: an introduction. In Barry, Monica and Hallett, Christine (Ed), Social exclusion and social work: issues of theory, policy and practice. Dorset: Russell House.
5. Barry, Monica and Hallett, Christine. (1998). Social exclusion and social work: Issues of theory, policy and practice. Dorset: Russell House.
6. Braun, Virginia. and Clarke, Victoria. (2013). Successful Qualitative Research: A Practical Guide for Beginners. London: Sage Publications.
7. Bhalla, Ajit. (2014). Poverty and exclusion in a global world. Place of publication not identified: Palgrave Macmillan.
8. Burchardt, Tania. (2006). Social exclusion: concepts and evidence. In Gordon, David and P. Townsend (Ed), The breadline Europe: the measurement of poverty. London: The Policy Press.
9. Burchardt, Tania. Grand. Julian. and Piachaud, David. (1999). Social Exclusion in Britain 1991-1995. Social Policy and Administration, 33, 3: 227-244.
10. Byrne, David. (2009). Social exclusion. Maidenhead: Open University Press.
11. Cabinet Office (2007). What do we mean by social exclusion. Cabinet Office, London. Available at: http://www.cabinetoffice.gov.uk/social_exclusion_task_force/context.aspx.
12. Clark, Chris. (2000). Social work ethics: politics, principles and practice. Basingstoke: Macmillan.
13. Davidsson, Tobias, and Frida, Petersson. (2018). "Towards an actor-oriented approach to social exclusion: a critical review of contemporary exclusion research in a Swedish social work context." European Journal of Social Work, 21,2: 167-180.

14. Davis, Ann. (2015). Structural approaches to social work. In Lishman, Joyce. (Ed.), (3nd) Handbook for practice learning in social work and social care: knowledge and theory. London; Philadelphia: Jessica Kingsley Publishers.
15. Denzin, Norman. and Lincoln, Yvonna. (2018). The sage handbook of qualitative research. Los Angeles: Sage Publications.
16. Ebert, Teresa. (1996). The matter of materialism. In Morton, Donald. (Ed.), The material queer: A LesBiGay cultural studies reader. Boulder, Colo: Westview Press.
17. Estivill, Jordi. (2003). Concepts and strategies for combating social exclusion, an overview. Geneva: International Labour Organization.
18. Etzioni, Amitai. (1998). The essential communitarian reader. Lanham, Md: Rowman & Littlefield.
19. Garvin, Charles. Gutiérrez, Lorraine and Galinsky, Maeda. (2017). Handbook of social work with groups. New York: The Guilford Press.
20. Giddens, Anthony. (2013a). The third way: the renewal of social democracy. New York, John Wiley & Sons.
21. Giddens, Anthony. (2013b). Modernity and self-identity: modernity and self-identity-self and society in late modern age. New York: John Wiley & Sons.
22. Giddens, Anthony. (2013c). Beyond left and right: the future of radical politics. New York, John Wiley & Sons.
23. Goldstein, Howard. (1973). Social work practice: a unitary approach. University of South Carolina Press, Columbia, South Carolina.
24. Hay, Colin., O'Brien, Martin., and Penna, Sue. (1993). Giddens, modernity and self-identity: the hollowing out of social theory. Arena Journal, 2: 45-75.
25. Herz, Marcus., and Johansson, Thomas. (2012). The experience of being stopped: young immigrants, social exclusion and strategies. Young, 20, 2: 157–176.
26. Howarth, Catherine., Kenway, Peter., Palmer, Guy. & Street, Cathy. (1998) Monitoring poverty and social exclusion, labour's inheritance. New Policy Institute/Joseph Rowntree Foundation.
27. Ife, Jim. (2014). Human rights and social work: towards rights-based practice. 3rd. New York: Cambridge University Press.
28. International Association of Schools of Social Work/International Federation of Social Workers (IASSW/IFSW) (2014) Definition of Social Work, Available at: http://www.iassw.org.
29. Kihlstrom, Anita. (2012). Luhmann's system theory in social work: criticism and reflections. Journal of Social Work, 12,3: 287-299.
30. Lee, R. (1995). Look after the pounds and the people will look after themselves. Environment and Planning, 27,10: 1577–1594.
31. Levitas, Ruth. (1996). The concept of social exclusion and the new Durkheimian hegemony. Critical Social Policy, 16,46: 5–20.
32. Levitas, Ruth. (2005) The inclusive society? social exclusion and New Labour, 2nd edn, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
33. Levitas, Ruth. (2006a). What is social exclusion? In Gordon David and Townsend Peter. (Ed.), The breadline Europe: the measurement of poverty. London: The Policy Press.
34. Levitas, Ruth. (2006b) 'The concept and measurement of social exclusion', in Pantazis, Christina., Gordon, David. and Levitas, Ruth. (Ed.), Poverty and social exclusion in Britain: the millennium survey. Bristol, Policy Press.
35. Levitas, Ruth., Pantazis, Christina., Fahmy, Eldin., Gordon, David., Lloyd, Eva. and Patsios, Demi. (2007). The multi-dimensional analysis of social exclusion. Bristol Institute for Public Affairs, Bristol.

36. Lister, Ruth. (1998). Citizenship on the margins: Citizenship, social work and social action. European Journal of Social Work, 1, 1: 5-18.
37. Madanipour, Ali., Shucksmith, Mark., and Talbot, Hilary. (2015). Concepts of poverty and social exclusion in Europe. Local Economy, 30,7: 721–741.
38. Marsh, Alex and Mullins, David. (1998). The social exclusion perspective and housing studies; origins, applications and limitations. Housing Studies, 13,6: 749–759.
39. Marshall, Thomas. (1987) Citizenship and social class and other essays. Cambridge: Cambridge University Press.
40. McIvor, Gill. (1996). Social exclusion and crime. Paper presented to the Scottish Criminology Conference, Edinburgh, 18-19 September.
41. Peace, Robin. (2001). Social exclusion: a concept in need of definition? Social Policy Journal of New Zealand, 16: 17–34.
42. Percy-Smith, Janie. (2007). Introduction: the contours of social exclusion. In Percy-Smith, Janie. (Ed.), Policy responses to social exclusion, towards inclusion? Philadelphia, Open University Press.
43. Pincus, Allen. and Minahan, Anne. (1973) Social work practice: model and method. Itasca (Illinois): Peacock.
44. Powell, Frederick. (2001). The politics of social work. New Delhi: Sage Publications.
45. Room, Graham. (1999). Social exclusion, solidarity and the challenge of globalization. International Journal of Social Welfare, 8: 166–174.
46. Room, Graham. (2004) Beyond the threshold: the measurement and analysis of social exclusion. Bristol: Policy Press.
47. Scherr, Albert. (1999). Transformations in social work: from help towards social inclusion to the management of exclusion. European Journal of Social Work, 2, 15–25.
48. Schirmer, Werner, and Michailakis, Dimitris. (2015a). The Luhmannian approach to exclusion/inclusion and Its relevance to social work." Journal of Social Work. 15.1: 45-64.
49. Schirmer, Werner, and Michailakis, Dimitris. (2015b). The help system and its reflection theory: a sociological observation of social work. Nordic Social Work Research. 5: 71-84.
50. Scutella, Rosanna., Wilkins, Roger and Horn, Michael. (2009). Measuring poverty and social exclusion in Australia: a proposed multidimensional framework for identifying socio-economic disadvantage, (Vol. 4). Victoria, Australia: Melbourne Institute Working Paper Series.
51. Shepperd, Michael. (2012). Social work and social exclusion: the idea of practice. Aldershot, Ashgate.
52. Shriver, Joe. (2018). Human behavior and the social environment: shifting paradigms in essential Knowledge for Social Work Practice. Boston: Allyn & Bacon.
53. Sibley, David. (2007). Geographies of exclusion: society and difference in the West. Routledge, London.
54. Silver, Hilary. (2007). Social exclusion: comparative analysis of Europe and Middle East youth. Dubai: Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution.
55. Silver, Hilary. (2014). Social exclusion and social solidarity: three paradigms. New Delhi: Critical Quest.
56. Smyth, Paul and Jones, Andrew. (1999). Social exclusion: a new framework for social policy analysis? Just Policy, 11–20.
57. Soydan, Haluk. (2013). Politics and values in research. In Shaw, Katharine. Briar-Lawson, Orme, Joan and Ruckdeschel, Roy. (Ed.), The SAGE handbook of social work research. London: SAGE Publications.

58. Spoor, Max. (2008). Multidimensional social exclusion and the rural-urban Divide in Eastern Europe and Central Asia - ResearchGate. Sociologia Ruralis 53,2: 139–157.
59. Steinert, Heinz. (2007). The cultures of welfare and exclusion. In Steinert, Heinz and Pilgram, Arno (Ed), Welfare policy from below: struggles against social exclusion in Europe, Aldershot: Ashgate.
60. Ward, Nicki. (2009). Social exclusion, social identity and social work: analyzing social exclusion from a material discursive perspective. Social Work Education, 28,3: 237–252.
61. Ward, Padraic. Kieran Walsh and Thomas Scharf. (2014). Measuring old-age social exclusion in a cross-border context, Irish Center for Social Gerontology.
62. Washington, John. (1996). Social exclusion within the mixed economy of welfare. Paper presented to the Social Exclusion European Conference, National Danish School of Social Work, Aarhus, October 23-25.
63. Winlow, Simon., and Hall, Steve. (2013). Rethinking social exclusion, the end of the social? Los Angeles: Sage Publications Ltd.
64. Wirth, Jan. (2009). The function of social work. Journal of Social Work 9 (4): 405–419.